

يحاول بعض المهتمين بشئون الاقتصاد الاسلامي ايجاد المبرر لما تصنعه بعض المصارف ، التي تقبل القروض من عملائها ، ثم تفاوت بينهم في الأرباح حسب المدة التي يمكثها رأس مال كل منهم بالمصرف باعتبار ذلك جمعا بين القرض والوديعة في المضاربة ، فالمال الذي يمكث مدة أطول يمكن أن يكون الجزء الأكبر منه مضاربة والباقي مجرد وديعة ، والعكس عندما يكون مكث المال في المصرف مدة أقل يكون الجزء الأكبر وديعة ، والاقل منه رأس مال المضاربة ، وبذلك يمكن ايجاد المبرر الشرعي لتفاوت الأرباح بين المودعين حسب اختلاف مددهم ، اذا تساوا في رعوس الأموال •

فهل هذا المبرر صحيح ؟ وهل في كلام السابقين ما يشهد له ؟
ان الاجابة عن هذه التساؤلات تقتضيا أن نتناول النقاط التالية بالبحث والتوضيح :

- أولا : معنى الوديعة والقرض والفرق بينهما شرعا •
- ثانيا : هل الايداع في البنوك وديعة أو قرض شرعا ؟
- ثالثا : معنى المضاربة • وحكم المضاربة بمال الوديعة وحدها •
- رابعا : حكم المضاربة بمال القرض وحده •
- خامسا : حكم المضاربة بمال الوديعة والقرض معا •

أولا : معنى الوديعة والقرض والفرق بينهما شرعا :

الوديعة أو الايداع شرعا : عبارة عن توكيل بحفظ مال ، أو على حفظ مال ^(١) وأما القرض شرعا : فهو ما أعطيته غيرك لتقضاه ^(٢) .

والفروق بينهما كثيرة أهمها :

- (أ) الايداع توكيل في حفظ مال ، أما القرض فهو تمليك لهذا المال .
- (ب) عند الرد ترد الوديعة نفسها ، أما القرض فيرد مثله أو قيمته .
- (ج) اذا تلفت الوديعة لا تضمن الا بالتعدي ، أما القرض فانه اذا تلف يضمن سواء تعدى المقرض باتلافه أو لم يتعد .

ثانيا : هل الايداع في المصارف وديعة أم قرض شرعا ؟

ايداع في المصارف سواء أكان بغرض الاستثمار أم لا قرض شرعا . وليس وديعة بالمعنى الشرعى ، وان تشابها لفظا في الاستعمال المعاصر ، بدليل أن المبلغ المودع في المصرف يعتبر ديناً في ذمة المصرف ، ومن ثم فهو يضمنه سواء تلف بالتعدي أو بدون تعدد ، وليس هكذا الوديعة شرعا ، ولأنه ينطبق عليه تعريف القرض الشرعى بأنه ما أعطيته غيرك لتقضاه . وغيرك هذا الذى أعطيته القرض لتسترده منه ، لا يخرج عن كونه مقرضا أن يكون شخصا أو هيئة ، ولا يخرج عن كونه هذه العملية قرضا أن تكون أنت البادىء أو هو ، ولا يخرج عن كونه قرضا كذلك أن يكون المقرض فقيرا أو غنيا ، أو المقرض كذلك ، فهذه كلها أوصاف لا تأثير لها في مناط الحكم . فمناط كون هذا الشيء قرضا أو غير قرض أمر واحد هو : العطاء للاسترداد . فكل ما أعطيته غيرك لتسترده فهو قرض . ومعنى تسترده أى تقضاه لا بنفسه ، بل بمثله أو قيمته .

(١) حاشية الخرشى على مختصر سيدى خليل ج ١٠٨/٦ .

(٢) تكملة المجموع شرح المذهب للشيخ محمد نجيب الطيعى ج ١٧٤/١٢ .

وكون ودائع البنوك قروضا أمر يتفق عليه القانونيون والاقتصاديون والشرعيون • والكل متفق على أن ذمة البنك لا تبرأ من هذا المال إلا بأدائه الى صاحبه ، وأنه تمليك من جانب المقرض للمصرف ليسترد مثله أو قيمته عند طلبه ، وأن المصرف ضامن لهذا المال سواء أفرط أم لم يفرط •

ثالثا : معنى المضاربة ، وحكم المضاربة بمال الوديعة :

المضاربة مأخوذة من الضرب في الأرض وهو السفر ، وهذه تسمية الأحناف ، وقد أخذوها من قوله — تعالى — وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله (المزل ٣٠) وتسميها الشافعية والمالكية القراض بكسر القاف • والقراض مشتق من القرض وهو القطع لأن صاحب المال يقطع جزءا من ماله ، ويعطيه العامل ليعمل فيه بالتجارة ، وغرضه من ذلك الحصول على الربح •

والمضاربة أو القراض شرعا : عقد على نقد يتصرف فيه العامل بالتجارة ، على أن الربح بينهما ^(١) •

وقد أجاز الأحناف والشافعية والحنابلة المضاربة بمال الوديعة ، اذا طلب صاحبها ذلك قبل القبض أو بعده ، ومنع من ذلك المالكية الا بشرطين :

١ — أن يرى المودع وديعته ليتأكد من أن المودع لديه لم يتصرف فيها •

٢ — ألا يكون بين المودع والمودع لديه تواطؤ مسبق على ذلك •

والذى دفعهم الى اتخاذ هذا الموقف سدهم لذريعة الربا ، لأنه يخشى أن يكون المودع لديه تصرف في الوديعة ، فلما طلبها صاحبها عرض عليه أن يجعلها مضاربة ، فيكون ذلك الصنيع تحايلا على الربا ، وسد

(١) فتح القدير للكمال بن الهمام ج ٨/٤٤٥ •

الذريعة أحد الأصول الشرعية التي أخذ بها الفقهاء جميعا ، ولكن المالكية امتازوا عن غيرهم بكثرة تحكيم هذا الأصل ^(١) في الفروع :

قال ابن قدامة الحنبلي : « وان كان في يده وديعة جاز له أن يقول : ضارب بها ، وبهذا قال الشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي • وقال الحسن : لا يجوز حتى يقبضها قياسا على الدين • ولنا أن الموديعة ملك رب المال ، فجاز أن يضاربه عليها ، كما لو كانت حاضرة ••• ولو كانت الموديعة قد تلفت بتفريطه ، وصارت ديناً في الذمة لم يجوز أن يضاربه عليها ، لأنها صارت ديناً » ^(٢) • ولا يخرج كلام الأحناف ^(٣) والشافعية عن ذلك ^(٤) •

وقال الخرشي معبرا عن وجهة نظر المالكية في عدم جواز المضاربة بمال الموديعة : « ان القراض على الرهن والموديعة لا يجوز ، يعنى أن الرهن لا يجوز أن يكون رأس مال القراض ، لأن سببه الدين ، وكذلك الموديعة • قال ابن القاسم • قال : انى أخاف أن يكون أنفقها فصارت عليه ديناً ••• فان قلت فمقتضى قول ابن القاسم في تعليل المنع « انى أخاف أن يكون قد أنفق الموديعة فتكون عليه ديناً » ان الاحضار فيها كاف في الجواز وان لم ينضم اليه قبض لا بأس بها • ؟ قلت : هذا جزء علة — والعلة التامة هي ذلك وانتفاء تواطئهما • واذا وقع وعمل في الموديعة فان الربح لربها » ^(٥) • يعنى أنها مضاربة فاسدة •

وفي رأيي أن مذهب المالكية في هذه النقطة أقرب الى الاحتياط ،

(١) أنظر الموافقات للشاطبي ١٠٠/٤ والاعتصام له ٢٨١/١ ، ومناهج التشريع في القرن الثاني الهجرى للدكتور محمد بلتاجى مجلد ٢ ص ٦٣٧ ، ٨٥٨ •

(٢) المغنى ج ٥/٥ طبعة مكتبة القاهرة •

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاسانى ج ٣٥٩٦/٧ طبعة مكتبة القاهرة •

(٤) تكملة المجموع شرح المذهب للشيخ محمد نجيب المطيعى ج ١٣/٤١٠ •
(٥) ج ٦/٣٠٤ •

ولست أشك في أن الجمهور من الأحناف والشافعية والحنابلة الذين جوزوا المضاربة بمال الوديعة لو اتضح لهم اتخاذها ذريعة الى الربا لقالوا بمنعها ، ولكنهم أجازوها من باب التيسير في المعاملات على الناس ، ولأنهم لاحظوا أن مال الوديعة ملك للمودع كرأس مال المضاربة تماما ، وأن الوديعة ورأس المال أمانة في يد العامل فلا فرق • لكن كان عليهم أن يحتاطوا للأمر كما احتاط المالكية حتى لا يتخذ الناس ذلك ذريعة الى الربا ، فلا يجيزوها الا اذا كانت موجودة لم يتصرف المودع لديه فيها ، وأن ينتفى التواطؤ بينهما على اتخاذ الوديعة ذريعة الى الربا • ولعل هذا ما يفهم من قول ابن قدامة الذي ذكرناه منذ قليل : « ولو كانت الوديعة قد تألفت بتفريطه — ومنها تصرفه فيها بلا شك — وصارت ديناً في الذمة لم يجز أن يضاربه عليها ، لأنها صارت ديناً » (١) •

رابعا : حكم المضاربة بمال القرض :

عرفنا أن القرض ما أعطيته غيرك لتقضاه ، وأن هذا العطاء تمليك للمعطي اليه وأنه بمجرد استلامه أو استلافه يصير ديناً في ذمته • فهل تجوز المضاربة به ؟

ان الفقهاء — الا من شذ — يشترطون في رأس مال المضاربة ألا يكون ديناً ، والقرض دين باجماعهم ، اذن فلا تجوز المضاربة بمال القرض •

قال ابن رشد الحفيد : « وجمهور العلماء : مالك والشافعي وأبو حنيفة على أنه اذا كان لرجل على رجل دين لم يجز أن يعطيه له قراضا قبل أن يقبضه ، أما العلة عند مالك فمخافة أن يكون أعسر بماله ، فهو يريد أن يؤخره عنه على أن يزيده فيه ، فيكون الربا المنهى عنه ،

(١) المغنى ج ٥/ ٥٤ •

وأما العلة عند الشافعى وأبى حنيفة ، فإن ما فى الذمة لا يتحول ويعود
أمانة» (١) .

ونضيف الى ما ذكره ابن رشد الحفيد أن هذا — يعنى منع
المضاربة بالدين — هو رأى الحنابلة كذلك ، فقد ذكر ابن قدامة عن الوديعه
أنها اذا تلفت وصارت ديناً فى ذمة المودع لديه أنه لا يجوز المضاربة
بها . ونص كلامه : « ولو كانت الوديعه قد تلفت بتفريطه ، وصارت
ديناً فى الذمة لم يجز أن يضاربه عليها ، لأنها صارت فى الذمة » (٢) .

ونحب أن نؤكد رأى الأحناف الذى ذكره ابن رشد من كتب
الأحناف أنفسهم .

فقد قال الكاسانى عند كلامه عن شروط الأركان فى المضاربة — وعند
حديثه عن شروط رأس المال . قال ما نصه : « ومنها أن يكون رأس
المال عيناً لا ديناً ، فإن كان ديناً فالمضاربة فاسدة بلا خلاف ، وعلى
هذا يخرج ما اذا كان لرب المال على رجل دين فقال : اعمل بدينى
الذى فى ذمتك مضاربة بالنصف أن المضاربة فاسدة بلا خلاف . فإن
اشتري هذا المضارب وباع ، له ربحه وعليه وضيعته ، والدين فى ذمته
بحال (أى كما هو) . عند أبى حنيفة ، وعندهما (أى عند أبى يوسف
ومحمد) ما اشتري وباع لرب المال ، له ربحه وعليه وضيعته ،
بناء على أن من وكل رجلاً يشتري له بالدين الذى فى ذمته لم يصح عند
أبى حنيفة ، حتى لو اشتري لا يبرأ مما فى ذمته عنده ، واذا لم يصح
الأمر بالشراء بما فى الذمة لم تصح اضافة المضاربة الى ما فى الذمة ،
وعندهما يصح التوكيل ولكن لا تصح المضاربة » (٣) .

(١) بداية المجتهد ج ٢/٢٣٧ ، وحاشية الخرشى ج ٦/٣٠٤ .

(٢) المغنى ج ٥/٤٥٤ .

(٣) بدائع الصنائع ج ٨/٣٥٩٥ .

فكلام الكاسانى هنا يفيد صراحة أن المضاربة بالدين لا تصح بلا خلاف • ولكن الخلاف بين أبى حنيفة وصاحبيه ، فيما اذا وقع تصرف العامل بناء على هذا العقد الفاسد • فان تصرفات العامل تقع له وعليه ولا يبرأ مما في ذمته من الدين عند الامام ، وعند الصاحبين يكون تصرف العامل لمصلحة صاحب رأس المال والعامل في هذه الحالة مجرد وكيل في التصرف ، تصح وكالته ولا تصح مضاربتة •

وبناء على ما سبق فان ما يودعه الشخص في المصرف بنية الايداع هو قرض شرعى ، أى دين في ذمة المصرف لا يصح أن يأذن صاحب المال للمصرف بعد ذلك بالمضاربة به ، الا اذا استرده ثم قدمه الى المصرف بنية المضاربة ، وفي هذه الحالة يصبح أمانة في يد المصرف ، ويصبح المصرف عاملا ، والربح بينهما على ما يشترطان ، وأما الخسارة فتكون من رأس المال ، اذا لم يكن هناك ربح يجبر منه الخسران ، واذا تلف المال في يد المصرف لا يضمنه الا بالاهمال أو التعدى •

خامسا : حكم الجمع بين مال الوديعة ومال القرض في المضاربة الشرعية ، ورأى الكاسانى في ذلك :

عرفنا أن مال الوديعة وحده — تجوز المضاربة به باذن صاحبه ، عند الأحناف والشافعية والحنابلة ، وأنها لا تجوز عند مالك الا بعد التأكد من وجود الوديعة وعدم تواطئهما سدا للذريعة ، وأن رأى مالك في هذا هو الأولى • وأما القرض وحده فلا يجوز المضاربة به عند جمهور الفقهاء ، لأنه دين في الذمة ، ولا تصح المضاربة الا اذا كان المال عينا لا ديناً • فهل اذا اقترنا معا يختلف الحكم ، فتصح المضاربة عليهما أو بهما ؟ وما رأى الكاسانى في ذلك ؟

الفقه أن اقترانهما معا لا يغير الحكم ، لكنه يضيف الى مال المضاربة (في حال الوديعة المقترنة بالقرض) شيوعا • فمثلا اذا كان الشخص له ألف جنيه (١٠٠٠ جنيه) عند شخص آخر • فقال الأول للثاني :

اجعل نصفها قرضا ونصفها مضاربة ، فان المضاربة تجوز في النصف الذى هو وديعة فقط عند من يجيزون المضاربة على مال الوديعة ، ومنهم الأحناف • فاذا افترضنا أن العامل تاجر في مبلغ الألف جنيه كله ، فكيف يحاسب صاحب المال عند الربح ؟ ان له ربح النصف الذى هو قرض لا يعطى صاحب المال من ربحه شيئا لأنه صار بالقرض ملكا له • أما النصف الثانى الذى هو وديعة فانه باذن صاحب المال جازت فيه المضاربة والربح على ما اشترطا ، فاذا اشترطاه مناصفة ، فان الربح يقسم بينهما • فيكون العامل قد أخذ ربح النصف الأول خالصا له ، لأنه هو المالك والعامل ، وأما الثانى فهو مشترك لأنه مضاربة صحيحة عند الأحناف ومن أجازوا المضاربة بالوديعة •

وهذا يتفق مع ما قررناه سابقا ، وهو الذى يتمشى مع آراء الفقهاء •
فهل للكاسانى الفقيه الحنفى العظيم رأى آخر خلاف هذا ؟

لقد ذكر الكاسانى أثناء حديثه عن جواز كون مال المضاربة مشاعا ، وجواز كون القرض مشاعا ، لأن الشيوخ أو الشركة لا تمنع العامل من التصرف فى المال ، ولأن القرض يقابله العوض برد ماله أو قيمته ، بخلاف التبرعات المحضة التى لا يجوز فيها الشيوخ •

ثم قال : « وعلى هذا يخرج ما اذا دفع الى رجل ألف درهم فقال : ونصفها عليك قرض — ونصفها مضاربة • أن ذلك جائز » •

أما جواز المضاربة فلما قلنا — يقصد ما ذكره من أن الشيوخ لا يمنع التصرف — وأما جواز القرض فى المشاع — وان كان القرض تبرعا والشياخ يمنع صحة التبرع كالهبة فلأن القرض ليس بتبرع مطلق ، لأنه وان كان فى الحال تبرعا لأنه لا يقابله عوض فى الحال فهو تمليك المال بعوض • ألا ترى أن الواجب فيه رد المثل لا رد العين فلم يكن تبرعا من كل وجه ، فلا يعمل فيه الشيوخ بخلاف الهبة — واذا جاز القرض

والمضاربة كان نصف الربح للمضارب ، لأنه ربح ملكه وهو القرض ووضيعة عليه والنصف الآخر بينه وبين رب المال على ما اشترطا ، لأنه ربح مستفاد بمال المضاربة ^(١) معنى هذا أن كلام الكاسانى فى هذا الموضوع لا يخرج عن آراء الفقهاء ، وليس فيه شئ جديد على ما اتفقوا عليه •

وكذلك كلام الكاسانى عند الوديعة والمضاربة ، فإذا دفع الى شخص ألفا ، وقال له : ان نصفها وديعة ونصفها مضاربة ، فانهما يشتركان فى ربح النصف الذى هو مضاربة ، أما النصف الآخر الذى هو وديعة فلا يجوز التصرف فيه ، بل ان النصف الآخر نفسه (أى النصف الذى هو مضاربة) لا يجوز التصرف فيه الا بعد فصله عن القسم الأول • يقول الكاسانى : ولو دفع اليه (ألفا) على أن نصفها وديعة فى يد المضارب ، ونصفها مضاربة بالنصف ، فذلك جائز ، والمال فى يد المضارب على ما سميا ، لأن كل واحد منهما — أعنى مال الوديعة ومال المضاربة أمانة فلا يتنافيان ، فكأن نصف المال فى يد المضارب وديعة ، ونصفه مضاربة الا أن التصرف لا يجوز الا بعد القسمة ، لأن كل جزء من المال بعضه مضاربة وبعضه وديعة ، والتصرف فى الوديعة لا يجوز » ^(١) يقصد أنه لا يجوز لمعامل التصرف فيها الا بعد اذن رب المال — عند من أجازوا المضاربة بمال الوديعة ومنهم الكاسانى الحنفى — فإذا شاء صاحب المال مضارب بهذا النصف الآخر • أما اذا لم يأذن مضارب به العامل من تلقاء نفسه ، فانه يعتبر غاصبا ، له ربح المال ان ربح وعليه وضيعة ان خسر ، وعليه الضمان ان تلف •

ونحن — فى النهاية — نميل الى القول بتجنب المضاربة بمال الوديعة الا اذا ثبت عدم تصرف المودع لديه فيها ، ولم يكن بين المودع والمودع

(١) الكاسانى فى بدائع الصنائع ج ٨ ص : ٩١ . ط ٣ . القاهرة .

لديه تواطؤ مسبق على المضاربة بها في حالة التصرف فيها — كما هو رأى المالكية — كما نميل الى القول بأن انضمام القرض الى الوديعة لا يغير من حكم المضاربة بأى منهما بل يزيد الأمر تعقيدا ، لأننا رجحنا عدم جواز المضاربة بالوديعة الا اذا توفر ما اشتراطناه ، ولأن الفرض لا تجوز المضاربة به بالاتفاق •